كلية الامام الكاظم

المرحلة الثانية _صباحي

مادة القانون التجاري

اعداد الطالبة هناء اياد غازي

م/ اطراف واركان عقد النقل

مقدمة

العقد في القانون هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يتعهد فيه كل منهم بأشياء أو وعود متبادلة بحيث ينفذها القانون. [3][2][1]ويقوم قانون العقود على العبارة اللاتينية pacta sunt servandaالتي هي "العقد شريعة المتعاقدين". وإذا تم الإخلال بالعقد فإن القانون يقدم ما يعرف بالتدابير القضائية) بالإنجليزية(remedies : للتعامل مع ذلك، أحيانا تكون العقود مكتوبة مثلما هو الحال عند شراء أو إيجار منزل، إلا أن النسبة الغالبة من العقود تكون شفهيا، مثلما هو الحال عند شراء كتاب أو فنجان من القهوة، ويندرج قانون العقود تحت ظل القانون المدني كجزء من القانون العام للالتزامات.

وتعد النظرية العامة للعقود من أهم النظريات القانونية قاطبة.

العقد المدني
العقد الإداري
أطراف العقدعدل

- طرف أول: من يكتسب حقا ('دائنا(
- طرف ثاني: من يتحمل التزاما (مدينا)

وإذا كان التوقيع على العقد من غير هؤلاء، فلا يصح العقد.

أركان العقدعدل

- **الرضا**: أي تراضي كل من الطرفين على العقد، ويعد أهم أركان العقد إذ هو التعبير عن إرادة التعاقد لدى المتعاقدين.

وطبقا لمبدأ سلطان الإرادة، فإن لكل شخص حرية التعاقد من عدمه، وعليه فإن الدخول في مفاوضات لا يلزم الشخص في أن يتعاقد في نهاية المفاوضات، بل له أن يرفض التعاقد دون أن تنعقد مسؤوليته من حيث المبدأ، كما يترتب على هذا المبدأ أن للشخص حرية كاملة في اختيار الشخص الذي يتعاقد معه.

- عناصر الرضا: الإيجاب والقبول المطابق للإيجاب.
- عيوبه: الغلط ،التدليس ،الإكراه ،الاستغلال.
- **المحل**: وهو الركن الثاني من أركان العقد: ويتكون من جزئين؛
- *محل العقد*: هو العملية القانونية التي تراضى الأطراف على تحقيقها مثل البيع أو الإيجار أو المقاولة.
- *محل الالتزام*: هو الآداء الذي يجب على المدين أن يقوم به لصالح الدائن. وهو يتمثل في القيام بعمل أو الامتناع عن عمل وهو يكمن في الإجابة على السؤال: بماذا التزم المدين؟
- **السبب**: وهو الركن الثالث من أركان العقد، ويقصد به: الغرض الذي يقصد إليه الملتزم، أو أن السبب هو الإجابة على السؤال؛ *لماذا التزم المدين؟*، أو الدافع

الباعث إلى التعاقد ويتحدد السبب حسب نوع (أو طائفة) العقد.

طوائف العقود
المسؤولية العقدية
القواعد المكملةعدل

هي القواعد التي يجوز الاتفاق على خلاف ما جاء فيها من أحكام (و تسمى مكملة لكونها تكمل الإرادة المشتركة للعاقدين بالنسبة للمسائل التي أغفلوا التعرض لها في عقودهم). تهدف إلى معاونة الأفراد نحو تحقيق ما تتجه إليه إرادتهم، من خلال تقديم حلول تقصد إلى سد ما أغفلوه في تصرفاتهم، الأمر الذي يجنبهم الاضطرار إلى بيان جميع التفاصيل في عقودهم. وهي تشيع في فروع القانون الخاص (لا سيما في العلاقات العقدية).

هي ملزمة من حيث المبدأ، إلا أن إلزاميتها نسبية، بمعنى أن فعالية القاعدة المكملة مشروطة بموقف الأطراف:

- إذا اتفق العاقدان على خلاف القاعدة المكملة تستبعد، فلا تنطبق على عقدهما
- إذا تبنى العاقدان أو احدهما القاعدة المكملة صراحةً / أغفلاها، فلم يتفقا على ما يخالفها تتحول إلى قاعدة آمرة وتطبق على عقدهما

- لعلة وراء إلزاميتها النسبية القواعد المكملة تنظم مسائل ثانوية / أو تفصيلية ترتبط بمصالح الأفراد الخاصة وليست ذات علاقة بالمصلحة العامة.

معرض صور

مراجععدل

1. ^ Rowan, Solène (2012). Remedies for Breach of Contract: A Comparative Analysis of the Protection of Performance. Oxford University Press.ISBN 0199606609. مؤرشف من الأصل في 15 ديسمبر 2019. اطلع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2017.
2. ^ "Why Arbitration in Intellectual Property?". WIPO. World Intellectual Property Organization. مؤرشف من الأصلفي 22 أكتوبر 2017. اطلع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2017.
3. ^ Ryan, Fergus (2006). Round Hall nutshells Contract Law. Thomson Round Hall. صفحة 1. ISBN 9781858001715.